Al-Noor Journal for Legal Studies, 2026, Vol.3 No.2, (105-118)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v3.i2.a10

مجلة النور للدراسات القانونية

https://jnls.alnoor.edu.iq/

الديمقراطية التشاركية وإمكانية تطبيقها لتحقيق السلام المستدام في العراق: دراسة دستورية سياسية

حارث أديب إبراهيم **مصطفى الفؤاد**

جامعة الموصل/ مركز بناء السلام والتعايش السلمي

معلومات المقال

Article history:
Received: 22 February 2026
Revised: 13 April 2026
Accepted: 19 April 2026

Keywords:
Iraqi Constitution.
Participatory Democracy.
Political Participation.
Rule of Law.
Sustainable Peace..

تواصل:
أ.م.د. حارث أديب إبراهيم
harithlaw@uomosul.edu.iq

المستخلص

تستكشف هذه الدراسة الأكاديمية الإمكانات التحويلية للديمقراطية التشاركية في إرساء سلام مستدام ضمن المشهد القانوني والسياسي المعقد في العراق. يُعرّف الباحثون الديمقراطية التشاركية بأنها نموذج يُتيح للمواطنين التأثير المباشر على السياسات العامة وصنع القرار، متجاوزين بذلك القيود التقليدية للأنظمة التمثيلية. هذا النموذج، المتجذر تاريخياً في أثينا القديمة والذي طوّره فلاسفة مثل روسو، شهد تطبيقات معاصرة ناجحة في سياقات عالمية، بدءاً من الميزانية التشاركية في البرازيل وصولاً إلى مجالس المواطنين في ايرلندا وفرنسا. تبحث الدراسة في كيفية دمج آليات المشاركة في مختلف الدساتير العالمية والعربية. وبالرغم من عدم استخدام الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مصطلح "الديمقراطية التشاركية" صراحةً، فإنه تضمن أبرز عناصرها من خلال النص على جعل الشعب مصدر السلطات وشرعيتها، فضلاً عن الاستفتاءات العامة، واللامركزية الإدارية، وحماية منظمات المجتمع المدني.

مع ذلك، تُشير الدراسة إلى وجود عقبات كبيرة في التجربة العراقية، فبروز الهويات الفرعية وطغيانها في كثير من الأحيان على الهوية الوطنية، واعتماد منهجية المحاصصة من قبل القابضين على القرار السياسي أدت إلى إعاقة العملية الديمقراطية الحقيقية. لقد أعاقت "المحاصصة السياسية" العملية الديمقراطية، إذ غالباً ما يتم تغليب مصلحة المكون والحزب على المصلحة الوطنية. من العقبات الأخرى استشراء الفساد الإداري والمالي، وسعي لوبيات الفساد إلى عرقلة أي محاولة لتفعيل النصوص الدستورية والقانونية التي تجعل المواطن شريكاً في اتخاذ القرار السياسي والإداري والخدمي ورقيباً عليه. تقترح الدراسة "رؤية مدنية تصحيحية" لتعزيز الدولة. تدعو هذه الرؤية إلى المساواة في المواطنة، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وتفعيل المساءلة من خلال تدابير مكافحة الفساد. وتخلص في نهاية المطاف إلى ضرورة وجود إطار ديمقراطي قوي وتشاركي لنقل العراق من حالة "الديمقراطية التوافقية" الهشة إلى سلام مستقر وشامل.

الكلمات المفتاحية: الدستور العراقي، الديمقراطية التشاركية، السلام المستدام، سيادة القانون، المشاركة السياسية.

DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v3.i2.a10, ©Authors, 2026, College of Law and Political Science, Alnoor University.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Al-Noor Journal for Legal Studies, 2026, Vol.3 No.2, (105-118)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v3.i2.a10

Participatory Democracy and its Potential Application to Achieve Sustainable Peace in Iraq: A Constitutional and Political Study

Harith A. Ibrahim **Mustafa Al-Foaad**

University of Mosul / Center for Peacebuilding and Peaceful Coexistence

Abstract:
This academic study explores the transformative potential of participatory democracy in establishing sustainable peace within Iraq's complex legal and political landscape. The authors define participatory democracy as a model where citizens directly influence public policy and decision-making, moving beyond the traditional limitations of representative systems. Historically rooted in ancient Athens and modernized by philosophers like Rousseau, this model has seen successful contemporary applications in global contexts—ranging from participatory budgeting in Brazil to citizen assemblies in Ireland and France.This study examines how participatory mechanisms are integrated into various global and Arab constitutions. Although the 2005 Iraqi Constitution does not explicitly use the term "participatory democracy," it incorporates its most prominent elements by stipulating that the people are the source of authority and legitimacy, in addition to provisions for public referendums, administrative decentralization, and the protection of civil society organizations.

However, the study points to significant obstacles in the Iraqi experience. The rise of sub-national identities, which often overshadow national identity, and the adoption of a quota system by those in power have hindered genuine democratic processes. This "political quota system" has impeded democracy, as the interests of specific groups and parties are frequently prioritized over the national interest. Other obstacles include widespread administrative and financial corruption, and the efforts of corrupt lobbies to obstruct any attempt to activate constitutional and legal provisions that would make citizens partners in political, administrative, and service-related decision-making, as well as their oversight. The study proposes a "corrective civic vision" to strengthen the state. This vision calls for equal citizenship, the protection of fundamental human rights, and the activation of accountability through anti-corruption measures. Ultimately, it concludes that a strong and participatory democratic framework is necessary to move Iraq from its fragile "consociational democracy" to a stable and inclusive peace.

Al-Noor Journal for Legal Studies, 2026, Vol.3 No.2, (105-118)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v3.i2.a10

المقدمة:

يشهد العراق منذ عقود تحديات معقدة تتعلق ببناء الدولة وإرساء أسس الحكم الرشيد وتحقيق السلام المستدام في ظل تنوع اجتماعي وثقافي واسع وتراكمات سياسية وأمنية عميقة. وقد أظهرت التجربة العراقية بعد عام 2005 إن تشوه عملية المشاركة الحقيقية للمواطنين في اختيار القائمين على السلطة، وضعف تفعيل النصوص الدستورية والقانونية، وهيمنة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، كلها عوامل ساهمت في إضعاف الدولة وتوليد أزمات سياسية وأمنية متكررة. وفي هذا الإطار تبرز الديمقراطية التشاركية بوصفها نموذجاً حديثاً للحكم يسعى إلى إشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار بطريقة مباشرة أو شبه مباشرة، بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع، ويمنح القرارات السياسية شرعية أكبر، ويحدّ من احتمالات نشوء النزاعات.

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم رؤية علمية تستند إلى التحليل القانوني والسياسي لبحث دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز بنية السلام المستدام في العراق، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى آليات سلمية لإدارة التنوع وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية.

فضلاً عن أن الديمقراطية التشاركية تُتيح سبيلاً لسد الفجوة بين المواطنين العراقيين وحكومتهم، متجاوزةً مجرد التمثيل الانتخابي إلى المشاركة الفعّالة في بناء مجتمع سلمي.

مشكلة البحث:

إن ما يمر به العراق من حالة "السلام الهش" هو نتيجة تفاعل عدة عوامل لعل من أبرزها ضعف فاعلية الديمقراطية التشاركية، إذ أدى تغليب الهويات الفرعية والمحاصصة السياسية إلى تعطيل بعض الأدوات الدستورية كالاستفتاء واللامركزية والمشاركة المدنية، التي كان من شأنها تحويل المواطن من مجرد "ناخب" في نظام تمثيلي قلق إلى "شريك" في صنع القرار. وقد أدى هذا الضعف في تفعيل أدوات الديمقراطية التشاركية إلى فقدان الثقة بين الشعب والسلطة، مما جعل البيئة السياسية عرضة للنزاعات المستمرة، مما يقود إلى طرح الإشكالية بصيغة السؤال الآتي: كيف يمكن لتفعيل الآليات القانونية للديمقراطية التشاركية أن يعالج اختلالات النظام التوافقي ويؤسس لسلام مستدام يتجاوز الانقسامات بين المكونات؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الديمقراطية التشاركية، وتحليل أسسها الدستورية عالمياً ومحلياً، واقتراح حلول لتجاوز الاختلالات القانونية والسياسية الراهنة في العراق.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة المنهج المقارن والمنهج التحليلي القانوني، فاعتماد المنهج المقارن كان من خلال أخذ نماذج المقارنة المتمثلة في دراسة التجربة البرازيلية وتجربة جنوب أفريقيا، وتحليل اشتراك هذه الدساتير مع الدستور العراقي في مبدأ "الشعب مصدر السلطات" وتبني اللامركزية كأداة للمشاركة، فضلاً عن إبراز نجاح هذه الدول في تحويل النصوص إلى "إجراءات ملزمة"، في حين بقيت في العراق نصوصاً "جوازية" أو معطلة سياسياً.

أما اعتماد المنهج التحليلي فقد كان من خلال التحليل القانوني للنصوص الدستورية ومقارنتها بالحق في "المبادرة التشريعية الشعبية" في الدستور البرازيلي، لبيان مدى قصور النص العراقي عن تمكين المواطن من طرح القوانين مباشرة. فضلاً عن تحليل المواد المتعلقة بصلاحيات الأقاليم والمحافظات، وبيان دورها القانوني في نقل مركز القرار إلى المجتمعات المحلية لتقليل حدة النزاع على السلطة المركزية. وأخيراً تحليل كيف يساهم النص القانوني الذي يحمي "منظمات المجتمع المدني" و"حرية التعبير" في خلق رقابة شعبية تحد من الفساد الذي يغذي الصراعات.

خطة البحث:

تتوزع الدراسة على خمسة مباحث رئيسة تناولت المفاهيم، والتطبيقات العالمية، والأُطر الدستورية للديمقراطية التشاركية عالمياً وعربياً، والتجربة الديمقراطية في العراق: المعوقات والحلول، والديمقراطية وفرضيات إدارة الدولة العراقية للحفاظ على الهوية الوطنية، وأخيراً الرؤية المستقبلية القائمة على تلازمية الديمقراطية التشاركية والسلام المستدام.

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية... المفهوم والتطبيق

إن مصالح المواطنين واحتياجاتهم ينبغي أن تكون محور كل عملية صنع قرار سياسي على مختلف مستويات الحكم. فجوهر الديمقراطية هو أن تكون اهتمامات المواطنين هي الأساس للتغيير. والعمليات التشاركية تسمح بذلك على وجه التحديد، فهي تمنح المواطنين إمكانية المشاركة في صنع القرار وإعطاء الزخم للتغيير. من هذا المنطلق سيتناول المبحث في المطلب الأول منه مفهوم الديمقراطية التشاركية وصورها في مدخل إجرائي، ثم سينتقل في المطلب الثاني منه إلى التطبيق والممارسة في مدخل واقعي.

المطلب الأول: المفهوم والصوَر.. مدخل اجرائي

تعد الديمقراطية التشاركية نوعاً من أنواع الديمقراطية بمفهومها الواسع، فضلاً عن كونها شكلاً من أشكال الحكم والمشاركة العامة، حيث يشارك المواطنون بشكل فردي ومباشر في القرارات والسياسات العامة التي تؤثر على حياتهم، بدلاً من المشاركة من خلال ممثلين منتخبين[1]. وفي هذا النموذج يتم الجمع بين عناصر الديمقراطية المباشرة والتمثيلية. وقد عرفها البعض بأنها إشراك الجمهور في أنشطة السياسة. ويمكن أن تكون أي عملية تشرك الجمهور بشكل مباشر في صنع القرار وتأخذ بعين الاعتبار مدخلاته[2]. ومن خلال ما تقدم نجد أن مفهوم الديمقراطية التشاركية يمكن أن يحتوي الإشارة إلى النماذج التقليدية من الديمقراطية كالديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة. إن المدى الذي ينبغي اعتبار المشاركة السياسية ضرورية أو مناسبة فيه هو موضع نقاش في الفلسفة السياسية. إن الديمقراطية التشاركية تهتم في المقام الأول بضمان حصول المواطنين على الفرصة للمشاركة في صنع القرار بشأن الأمور التي تؤثر على حياتهم[3]. إنها ليست مفهوماً جديداً، إذ وُجِدَت بأشكال مختلفة منذ الديمقراطية الأثينية. تم تطوير نظريتها الحديثة من قبل جان جاك روسو في القرن الثامن عشر ثم روج لها لاحقاً جون ستيوارت ميل وجي دي إتش كول، اللذان أكدا أن المشاركة السياسية لا غنى عنها لمجتمع عادل[4]. في أوائل القرن الحادي والعشرين، تمت دراسة الديمقراطية التشاركية وتجربتها على نطاق أوسع، مما أدى إلى ظهور أفكار إصلاح مؤسسي مختلفة مثل الميزانية التشاركية[5].

هناك صور متعددة من ممارسات الديمقراطية التشاركية من هذه الصور: (المعلومات والتشاور والحوار والشراكة والعديد من النماذج المختلفة لتنظيم المشاركة. سواء كانت صفحة بلدية تفاعلية سهلة الاستخدام، أو منصة تشاور، أو مبادرة ميزانية تشاركية أو جمعية مواطنين)[6]، ورغم التعدد في هذه الصور لكن يبقى الهدف منها دائما هو إشراك المواطنين أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في

عمليات صنع القرار المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهم اليومية.

بالرغم من هذه الصور لكن يجب أن نلاحظ بأن الانضمام إلى الأحزاب السياسية يسمح للمواطنين بالمشاركة في الأنظمة الديمقراطية، لكنه لا يعد ديمقراطية تشاركية.

المطلب الثاني: التطبيق والممارسة... مدخل واقعي

بدأت التطبيقات العملية للديمقراطية التشاركية خلال القرن العشرين على نطاق محدود، وبالرغم من محدوديته إلا أنه أثار اهتماماً كبيراً في الثمانينيات من قبل الأكاديميين المختصين، وقد أجريت عدة تجارب للديمقراطية التشاركية في مدن مختلفة حول العالم. ومن أقدم هذه التجارب أو الأمثلة ما قامت به بورتو أليجري في البرازيل بتكييف نظام الميزانية التشاركية في عام 1989، وقد وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن الديمقراطية التشاركية في هذه المدن بدت وكأنها تؤدي إلى تحسن كبير في نوعية حياة السكان[7].

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين بدأت نماذج الديمقراطية التشاركية في الانتشار في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية والشمالية والصين والاتحاد الأوروبي[8]. ومن هذه النماذج ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية حين تمت صياغة خطط إعادة بناء "نيو أورليانز" بعد إعصار كاترينا في عام 2005 والموافقة عليها من قبل آلاف المواطنين العاديين[9]. وقد زادت الدعوات إلى الديمقراطية التشاركية في أوروبا في مؤتمر للاتحاد الأوروبي في بلجيكا آذار ٢٠٠٤، والذي أكد على أزمة حادة للديمقراطية التمثيلية واعتبار الديمقراطية التشاركية هي الحل في خطوة تكميلية للديمقراطية التمثيلية[10]. وفي هذا المطلب سنستعرض بعض هذه التطبيقات للديمقراطية التشاركية في عدة مناطق من العالم، وكما يأتي:

أولاً: الجمعية الوطنية في أيرلندا

في عام 2011 واستجابة لعدم ثقة المواطنين المتزايدة في الحكومة في أعقاب الأزمة المالية في عامي 2007 و2008 سمحت أيرلندا بتشكيل جمعية مواطنين تسمى "نحن المواطنون". وكانت مهمتها تجريب استخدام هيئة ديمقراطية تشاركية واختبار ما إذا كانت قادرة على زيادة الشرعية السياسية. وكان هناك زيادة في كل من الفعالية والاهتمام بالوظائف الحكومية، فضلاً عن تحولات كبيرة في الرأي بشأن القضايا المتنازع عليها مثل الضرائب[11].

ثانياً: مؤتمر المواطنين من أجل المناخ في فرنسا

نظمت الحكومة الفرنسية "المناقشة الوطنية الكبرى" في أوائل عام 2019 رداً على حركة السترات الصفراء، وتألفت من 18 مؤتمراً إقليمياً، كل منها يضم مئة مواطن تم اختيارهم عشوائياً، وكان عليهم التداول بشأن القضايا التي يقدرونها أكثر من غيرها حتى يتمكنوا من التأثير على عمل الحكومة. بعد المناقشة تم إنشاء مؤتمر للمواطنين مخصص لمناقشة تغير المناخ والذي اطلق عليه "اتفاقية المواطنين من أجل المناخ" وقد تم تصميمه ليكون بمثابة هيئة تشريعية لتقرير كيفية تمكن البلاد من تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري مع وضع العدالة الاجتماعية في الاعتبار[12]. وتألفت من مئة وخمسون مواطناً تم اختيارهم بالقرعة والعينة الطبقية، وتم تصنيفهم إلى خمس مجموعات فرعية لمناقشة الموضوعات الفردية. وقد تضمن هذه اللجان عدة أعضاء يساعدهم في عملهم بعض الخبراء، وقد حظيت وقائع اتفاقية المواطنين من أجل المناخ باهتمام دولي، وبعد تسعة أشهر حددت الاتفاقية في تقرير صدر حينها 149 إجراءً، وتعهد الرئيس ماكرون بدعم 146 منها. وقد تم تقديم مشروع قانون يحتوي على هذه الإجراءات إلى البرلمان في أواخر عام 2020[13].

ثالثاً: تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي

بالرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تعد أداة مساعدة للديمقراطية التشاركية، لا تطبيقا قائماً بذاته لها، غير أننا لا نستطيع أن نغفل مساهمتها الواسعة في السنوات الأخيرة بتغييرات في سلوك الديمقراطية التشاركية، إذ يتمكن الأفراد ذوو وجهات النظر المختلفة من الانضمام إلى المحادثات، وذلك بشكل أساسي من خلال استخدام علامات التصنيف[14]. ولغرض تعزيز المصلحة العامة والمشاركة بدأت الحكومات في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لاتخاذ القرارات بناءً على ردود الفعل العامة[15]. كما نظم المستخدمون لجاناً عبر الإنترنت لتسليط الضوء على الاحتياجات المحلية وتعيين مندوبي الميزانية الذين يعملون مع المواطنين والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة[16].

المبحث الثاني: الأُطر الدستورية للديمقراطية التشاركية: عالمياً وعربياً

إن وجود نصوص دستورية خاصة بالديمقراطية التشاركية يعد أمراً بالغ الأهمية لأنه يحدد القواعد والحقوق والمسؤوليات التي تحكم كيفية مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي. وبدون هذه النصوص الواضحة والشاملة والملزمة قانوناً، فإن الديمقراطية التشاركية معرضة لخطر التهميش أو التقويض من قبل النخب. ويعد وجود قوانين مصاغة بشكل جيد ضمانة لشفافية وشمولية وفاعلية العمليات التشاركية في اتخاذ القرارات ومن ثم تعميق الممارسات الديمقراطية وتعزيز المساءلة وترسيخ المواطنة الأكثر فاعلية وقدرة على ترسيخ دعائم السلام. وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نستعرض في المطلب الأول منه أبرز الدساتير العالمية والعربية التي أشارت إلى الديمقراطية التشاركية في نصوصها، أما المطلب الثاني فنستعرض فيه الديمقراطية التشاركية في الدستور العراقي.

المطلب الأول: لمحات في نصوص الدساتير العالمية والعربية

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين يستعرض الفرع الأول نماذج لبعض الدساتير العالمية التي تناولت موضوع الديمقراطية التشاركية في حين يتناول الفرع الثاني نماذج لبعض الدساتير العربية التي تناولت الموضوع ذاته.

الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية في بعض الدساتير العالمية

غالباً ما تكرس الدساتير التي تنص على الديمقراطية التشاركية آليات تمكن المواطنين من التأثير بشكل مباشر على الحكم والسياسات والقوانين. وسنقتصر في هذا الفرع على أبرز نموذجين للدساتير التي أبرزت مساحة واضحة للديمقراطية التشاركية بشكل صريح أو ضمني وهما كل من دستور جنوب أفريقيا ودستور البرازيل، وكما يأتي:

1. **دستور جنوب أفريقيا**

ابتدأ هذا الدستور بوصف جنوب أفريقيا بأنها: "دولة ديمقراطية ذات سيادة تقوم على... مشاركة الشعب في الحكم". كما أنه يؤكد على الشفافية والتشاور العام والحكم التشاركي في الإدارة العامة. فقد أوجب على الجمعية الوطنية تسهيل المشاركة العامة في عملياتها التشريعية. كما أنه أوجب على المجلس الوطني للأقاليم أيضاً إشراك الجمهور عند مناقشة الأمور. وتطبيقاً لهذه الأحكام تقوم الجمعية الوطنية بعقد جلسات استماع عامة ومشاورات للتشريعات الرئيسية، وتسمح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني تقديم تعليقات مكتوبة أو

شفوية على مشاريع القوانين. كما أن الدستور أوجب على الحكومات المحلية تشجيع مشاركة المجتمع في مسائل الحكم المحلي كخطط التنمية، وعمليات صنع القرار، والإشراف على تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال تقوم جمعية الحكومة المحلية في جنوب أفريقيا (SALGA) بتسهيل عمل المنتديات العامة حيث يقدم المواطنون مدخلات حول تخصيصات الميزانية والتخطيط الحضري[17].

2. **دستور البرازيل**

يعد دستور البرازيل نموذجاً واضحاً لدمج الديمقراطية التشاركية في الحكم، حيث يقدم مجموعة متنوعة من الآليات لضمان قدرة المواطنين على المشاركة بشكل هادف في العمليات السياسية على جميع المستويات. فهو يبدأ بالنص على أن: كل السلطة تنبع من الشعب، الذي يمارسها من خلال ممثلين منتخبين أو بشكل مباشر، فيضمن هذا المبدأ الأساسي حماية آليات المشاركة المباشرة للمواطنين دستورياً. كما ينص على المشاركة المباشرة من خلال الاستفتاءات والمبادرات الشعبية، من خلال دعوة المواطنين إلى الموافقة على أو رفض قوانين معينة أو قرارات حكومية بعد سنها، وتقريرهم للقضايا الوطنية الرئيسية قبل سن التشريعات أو السياسات. والتي يبدأها الكونجرس أو يتم تحريكها بناءً على طلب شعبي، مما يُظهر المشاركة المباشرة في صنع القرار. كما أن الدستور يمنح المواطنين حق المبادرة التشريعية المتمثلة في الحق في اقتراح القوانين مباشرة إلى الكونجرس، والتي تضمن أن يتمكن المواطنون من التأثير بشكل مباشر على الأجندة التشريعية دون الاعتماد فقط على الممثلين المنتخبين. كما أن الدستور البرازيلي يعزز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الإدارة العامة من خلال المجالس الاجتماعية والعامة، كمجالس الصحة (في ظل نظام الصحة الموحد - SUS)، ومجالس التعليم، ولجان التخطيط الحضري. وتضمن هذه المجالس مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والمهنيين في صياغة السياسات العامة وتنفيذها والإشراف عليها. كما ألزم الدستور البرازيلي البلديات بتعزيز مشاركة المجتمع في الحكم المحلي[18]. فضلاً عن تسليط الضوء على مبدأ المشاركة العامة في إدارة نظام الضمان الاجتماعي والإشراف عليه. كما ضمن وجود جلسات استماع عامة في الكونجرس للسماح للمواطنين والخبراء بالتعبير عن آرائهم بشأن المسائل التشريعية. فضلاً عن اعطائه للمواطنين حق المشاركة في عمليات صنع القرار البيئي وحق المطالبة بإجراءات حكومية في حالة حدوث انتهاكات بيئية، وهذه اشارة واضحة لاعترافه بالحق في بيئة متوازنة بيئياً وأن المشاركة العامة ضرورية لحماية البيئة. وقد مضى الدستور إلى ضمان حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتعزيز مشاركتها في القرارات التي تؤثر على أراضيها وثقافاتها وتقاليدها، فقد نص على ضرورة استشارة هذه المجتمعات وإشراكها بنشاط في السياسات التي تؤثر على حقوقها. وأخيراً فقد ضمنت نصوصه السماح للمواطنين بالمشاركة بشكل غير مباشر في مناقشات التعديلات الدستورية، فبالرغم من كون الإصلاح الدستوري يعد في المقام الأول عملية تشريعية، إلا أن المشاركة العامة من خلال الاحتجاجات والعرائض والمشاورات يمكن أن تؤثر في المناقشة والنتائج[19].

الفرع الثاني: الديمقراطية التشاركية في بعض الدساتير العربية

تختلف الدساتير العربية بشكل كبير في كيفية تعاملها مع الديمقراطية التشاركية، مما يعكس السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية المتنوعة في المنطقة. وفي حين تتضمن بعض الدساتير العربية أحكاماً تشير إلى عناصر الديمقراطية التشاركية، فإن الدرجة التي يتم بها تنفيذ هذه العناصر في الممارسة العملية تختلف على نطاق واسع بين البلدان. ولابد هنا قبل استعراض الأمثلة أن نذكر بما أشرنا إليه في موضوع المفهوم من أن مفهوم الديمقراطية التشاركية يمكن أن يحتوي الإشارة إلى النماذج التقليدية من الديمقراطية كالديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة. وفيما يلي رؤى وأمثلة رئيسية لأحكام الديمقراطية التشاركية في بعض الدساتير العربية:

1. إدراج الديمقراطية التشاركية في الدساتير

تشير العديد من الدساتير العربية إلى الحكم الديمقراطي أو تؤكد على أهمية مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. ومع ذلك، غالباً ما تختلف الآليات المحددة لضمان الديمقراطية التشاركية:

- أشارت بعض الدساتير العربية إلى أدوات الديمقراطية المباشرة كالاستفتاء.
- تمت الإشارة أحياناً إلى مشاركة المجتمع المدني كوسيلة لضمان المشاركة العامة في صنع السياسات.
- غالباً ما تم تضمين اللامركزية من خلال الحكم المحلي بوصفها طريقة لتمكين المواطنين.

2. أبرز أشكال الديمقراطية التشاركية في الدساتير العربية

- الاستفتاء: تتضمن بعض الدساتير العربية أحكاماً تتعلق بالاستفتاءات كشكل من أشكال المشاركة المباشرة للمواطنين.
على سبيل المثال نص الدستور المصري على السماح لرئيس الجمهورية بإجراء استفتاء عام على القضايا الرئيسية[20]. كذلك فعل دستور المغرب بنصه على إجراء استفتاءات على التعديلات الدستورية[21].
- العرائض والمبادرات التشريعية: إذ تعترف بعض الدساتير العربية بحق المواطنين في اقتراح التشريعات أو تقديم العرائض. على سبيل المثال مكّن دستور تونس المجالس المحلية والمواطنين من تقديم مقترحات وتوصيات للتنمية المحلية[22].
- اللامركزية (الحوكمة المحلية): تعد اللامركزية موضوعاً متكرراً، إذ تؤكد العديد من الدساتير العربية على دور الحكومات المحلية في تيسير مشاركة المواطنين، فعلى سبيل المثال يسلط دستور المغرب الضوء على الجهوية، ويمنح المجالس الإقليمية سلطة تعزيز المشاركة العامة في خطط التنمية[23]. كما يؤكد دستور تونس على مبدأ الحكم التشاركي ودور البلديات[24].
- العمليات التشاورية: ألزمت بعض الدساتير العربية إجراء مشاورات عامة مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، كما فعل دستور الأردن بهدف تعزيز المشاركة العامة من خلال الهيئات الدستورية وأطر السياسات[25].
- الاعتراف بالمجتمع المدني: تسلط العديد من الدساتير العربية الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في العمليات الديمقراطية، على سبيل المثال يشجع دستور الجزائر دور المجتمع المدني في الحكم والرقابة[26].

وبالرغم من أن الدساتير العربية تتضمن في كثير من الأحيان أحكاماً تعكس المثل الديمقراطية التشاركية، فإن تحقيق هذه المبادئ يختلف من دولة إلى أخرى. فقد أحرزت بلدان مثل تونس والمغرب تقدماً ملحوظاً، حيث قدمت نماذج لدمج الديمقراطية التشاركية في الأطر الدستورية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في المنطقة، وخاصة في ضمان التطبيق الهادف لهذه الأحكام.

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية والدستور العراقي: المضمون والآليات

يتضمن الدستور العراقي لعام 2005 عناصر الديمقراطية التشاركية، على الرغم من عدم استخدام مصطلح "الديمقراطية التشاركية" صراحةً. يوفر الدستور العديد من الآليات والمبادئ التي تتوافق مع الديمقراطية التشاركية من خلال التأكيد على المشاركة العامة واللامركزية والحقوق المدنية. ويمكن الإشارة إلى أبرز المبادئ والآليات التي تتوافق مع الديمقراطية التشاركية كما يأتي:

أولاً: مصدر السلطة: من خلال النص على أن: "الشعب مصدر السلطات وشرعيتها"[27]، وبذلك يضع أساس الحكم المستند إلى سلطة الشعب بما يتماشى مع مبادئ الديمقراطية التشاركية، ويمهد الطريق لجميع الأطر التشاركية الأخرى، مؤكداً أن الحكم يجب أن يشرك الشعب على كل المستويات.

ثانياً: الاستفتاءات والمشاركة المباشرة للمواطنين: من خلال العديد من النصوص التي توجب في أحيان وتبيح في أحيان أخرى إجراء الاستفتاء، كوجوب اجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية بعد موافقة البرلمان، مما يضمن المشاركة العامة في التغييرات الأساسية للدستور، أما النصوص التي تبيح إجراء الاستفتاء فهي الاستفتاء على طلب تكوين اقليم جديد في البلاد، وكذلك الاستفتاء على تحديد مصير كركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى[28]. وهذا الأمر يمكّن المواطنين من المشاركة في تحديد وضعهم الدستوري وعدم ترك الأمر للسياسيين فقط، وهذه الاستفتاءات تجسد جوهر الديمقراطية التشاركية.

ثالثاً: اللامركزية الإدارية والحكم المحلي: وذلك من خلال الاعتراف بصلاحيات الأقاليم والمحافظات باعتبارها أساسية للنظام الفيدرالي بنصها على أن: "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم"، الأمر الذي يمنح المجتمعات المحلية السيطرة بشكل أكبر على شؤونها وعمليات صنع القرار. مما يمكن المواطنين من إبداء رأيهم في حكومتهم الإقليمية والمحلية، ويشجع المشاركة المجتمعية في تخطيط التنمية وتقديم الخدمات وإدارة الموارد على مستوى المحافظات. وكذلك من خلال النص على إنشاء مجالس محلية في المحافظات والأقضية والنواحي، مما يتيح مشاركة المواطنين في الحكم المحلي، وكذلك منح المحافظات التي لم تنتظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة[29]. فالمواطنون يقومون بانتخاب أعضاء المجالس المحلية، مما يضمن التمثيل المباشر في صنع القرار المحلي، وهذه المجالس تمارس دوراً في تصميم مشاريع التنمية الإقليمية وإعطاء الأولوية لاحتياجات المجتمع.

رابعاً: المجتمع المدني: إذ تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها[30]، وكما هو معلوم فإن هذه المؤسسات تعمل كمنصات لمشاركة المواطنين والدعوة في القضايا السياسية والاجتماعية، كما أن مجموعات المجتمع المدني تمثل وسيطاً للمشاركة العامة في صنع السياسات والإشراف وتنمية المجتمع. فغالباً ما تنظم منظمات المجتمع المدني المنتديات العامة والمناقشات وورش العمل حول القوانين المقترحة أو المشاريع العامة، وتحرص على إيصال مقترحات وأفكار المجتمع إلى صناع القرار في الدولة، ومتابعة تنفيذها.

خامساً: الحقوق والحريات المدنية والمشاركة العامة: من خلال النص على كفالة حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي[31]. مما يسمح للمواطنين بالتنظيم والتعبير عن مخاوفهم والمشاركة بنشاط في الحكم والشؤون العامة، ويمكنهم من تنظيم الاحتجاجات وعقد الاجتماعات العامة والتعبير عن آرائهم دون خوف من القمع، وبالتالي يعمل هذا النص كضمانة للمشاركة المدنية والدعوة. وقد استخدم المواطنون هذا الحق للمطالبة بالإصلاحات، ومعالجة الفساد، والتعبير عن المظالم بشأن قضايا الحكم.

سادساً: حقوق الأقليات والمجموعات المهمشة: إذ يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة[32]، فضلاً عن ضمان تمثيل الأقليات في هياكل الحكم وعمليات صنع القرار، مما يعزز مشاركتهم في القرارات التي تؤثر على مجتمعاتهم، ويسمح للأقليات بالمشاركة في المجالس المحلية والمناقشات على المستوى الوطني حول احتياجاتهم الخاصة، مثل الكوتا المخصصة للمسيحيين والايزيديين والتركمان في مجلس النواب العراقي، مما يسمح لأصواتهم بالتأثير على السياسات، وكل ذلك يمكن عدّه عنصراً أساسياً من عناصر الديمقراطية التشاركية.

من كل ما سبق يمكن أن نستنتج بأن الدستور العراقي يتضمن العديد من عناصر الديمقراطية التشاركية، بما في ذلك الاستفتاءات والحكم اللامركزي وحماية الحقوق المدنية وتعزيز المجتمع المدني. ورغم أن الدستور لا يستخدم صراحة مصطلح "الديمقراطية التشاركية"، فإن أحكامه تهدف إلى تمكين المواطنين وضمان مشاركتهم في عمليات الحكم وصنع القرار.

المبحث الثالث: التجربة الديمقراطية في العراق: المعوقات والحلول

لعل أسوأ ما تعرضت اليه التجربة الديمقراطية في العراق هو تحول شكل الدولة الى شكل حكومي انصهرت فيه هوية الدولة وثقافتها وامكانياتها في هوية الحكومة، فأُلغيت هوية الدولة وسيطرت هوية الحكومة والاحزاب على مسار العملية السياسية والديمقراطية في البلاد، ومن الطبيعي ان تجنح الحكومة _التي تجسدت في الدولة_ الى السيطرة على الدولة ودستورها وثرواتها وهذا ما أضعف الدولة وشتت وحدتها وبالتالي أضعف وحدة المجتمع العراقي، وأظهرت لنا مسميات مجتمعية عديدة مختلفة طائفياً وقومياً كالطائفة الشيعية والسنية، والقوميات العربية، والكردية، والتركمانية، وهذا ما جعل كل فئة تتنافس فيما بينها للظفر بالمناصب داخل مؤسسات الدولة، ولعل النزاعات الطائفية والقومية، تعكس دليلاً واضحاً على تحول التجربة الديمقراطية في العراق الى نظام المحاصصة الطائفية والقومية.

المطلب الأول: الديمقراطية التوافقية في العراق وانعكاسها على الإدارة وقوة الدولة

إن النظام السياسي العراقي بات يعاني من غموض وسوء فهم عميق لمفهوم المؤسسات الديمقراطية وادوارها الذي خلخل بدوره وحدة المجتمع، وهذا يعود الى بدعة التوافق الديمقراطي التي أسهمت في زيادة حدة عدم الكفاءة بكل مؤسسات الدولة لتحقق توازناً للضعف بين الفئات الاجتماعية إدارياً وأمنياً وعسكرياً، والذي بدوره أنتج اختلالاً في الأداء، أظهر فساداً عميقاً أثرّ على قوة الدولة مما أدى الى انتشار ظواهر الفساد الإداري والمالي والاجتماعي وعدم الاعتماد على التنظيمات القانونية والادارية لحل المشكلات، فضلاً عن تسطيح المجتمع على المستويات الفكرية والعلمية وهشاشة النزاعات الفردية وسيادة اللاعقلانية في البنية المجتمعية العراقية، ويمكن تحديد اهم الاختلالات التي تعصف بالتجربة الديمقراطية العراقية بما يأتي[33]:

1. إن المحيط الإقليمي للجوار العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق له تأثيراً مباشراً على بعض قرارات الحكومات العراقية المتعاقبة.
2. الارث اللاديمقراطي للدولة والمجتمع منذ التأسيس الأولي للدولة العراقية وبالذات بعد العام 1958 ودخول العسكر الى السلطة السياسية، حيث ضاعت اللحظة الديمقراطية الليبرالية والتي كان يتمتع بها العراق طوال فترة النظام الملكي.
3. التنازع بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية العراقية، حيث ان تقييم التجربة العراقية في التحول الديمقراطي لابد وان تأخذ تلك المشكلات التي يعاني منها العراق كمجتمع ودولة ومؤسسات، ومن المعروف ان عملية التحول والتغيير الديمقراطي ليست عملية آنية وسريعة، حيث أنّ كل التجارب الديمقراطية في العالم هي تجارب تراكم وانصهار، لذا إن التجربة الديمقراطية في العراق تحتاج تراكمات لكي تصل الى مستويات الديمقراطية المقبولة.
4. انتشار السلاح خارج الحدود القانونية والمؤسسات الرسمية الأمنية والعسكرية، بات يشكل تهديداً مباشراً للتجربة الديمقراطية في العراق، وذلك لإمكانياته غير العقلانية في تقويض التجربة الديمقراطية بالعراق عبر التهديد باستخدام السلاح ضد الدولة[34].

وبهذا فإن الديمقراطية العراقية تأثرت بشكل الحكومة ومؤثراتها الخارجية والداخلية التي خلقت تراكمات أسهمت في صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

المطلب الثاني: أثر الديمقراطية في العراق على أمن الفئات الاجتماعية

إنَّ الاختلالات التي أخذت تتوسع داخل الدولة العراقية تركت سطوتها على التجربة الديمقراطية في العراق لإنها تحولت الى مضاعفات شكلّت دوافعاً متعددة أسهمت في بروز فواعل أثرت على أمن الفئات الاجتماعية في العراق من خلال[35]:

1. انتشار الإرهاب وما اعقبه من جماعات مسلحة، يعد من اشد المضاعفات التي اسهمت في **تأخير** ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق، وذلك لكونه جعل من الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام (2005) تعمل باستمرار ضمن سياسات الطوارئ التي أضحت عرفاً تسير عليه الدولة حتى بعد انتهاء الاخطار الأمنية وتراجعها الى مستوى التحدي، ولكون الإرهاب شكل تهديداً مستمراً للهويات الفرعية على مستوى الدولة العراقية فإن ردود الفعل المناهضة له ، دفعت الحكومة العراقية على مواجهته بقوة وصرامة للحفاظ على النسيج المجتمعي.
2. طرق تحشيد الجماهير والجهات الفاعلة غير الحكومية، والتي تنطلق من كيفية تحديد الجماهير ذاتيّاً لانتماءاتها، ولاسيما قوة الهوية القومية أو الدينية أو الطائفية بالمقارنة مع الهوية الوطنية، والتي تعتبر الطريقة الرئيسية التي يُحدِّد من خلالها الأفراد انتماءهم في مجتمع معين[36].
3. القدرة على توظيف الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل، منظمات المجتمع المدني والعشائر للتأثير في العملية الانتخابية. فمنظمات المجتمع المدني بإمكانها العمل بشكل مزدوج، فتستطيع بناء الجسور بين مكونات الشعب العراقي من خلال تنظيم التظاهرات أو حملات التوعية والدعم ضد الانقسامات التي تستهدفها الأعمال الإرهابية تارةً، وقد تلعب دور المخرّب وتُعطِّل المبادرات الحكومية والمجتمعية للحد من التجاوزات بحق الهويات الفرعية للفئات الاجتماعية بطريقة تؤدي إلى استمرار دورات العنف في البلاد وما قد تنتجه من أخطار الانقسامات الداخلية تارةً أخرى.

وبهذا يمكن القول بأن زيادة عناصر قوة الدولة بدءاً من الحفاظ على عناصر القوة الطبيعية التي تتمثل بالموارد والمساحة والسكان والموقع الجغرافي، وزيادة إمكانيات القوة المضافة داخلياً وخارجياً، فضلاً عن توظيف قدرة الدولة على العمل الفعلي لاستخدام القوة والردع والاحتواء، والارغام بفرض العقوبات وتجميد القرارات والتأثير في النزاعات والمفاوضات ضمن البيئة الداخلية والدولية، تعد ضرورية لحماية المكونات الموجودة لديها وبما يضمن الحرية والسلام المستدام للجميع.

المبحث الرابع: الديمقراطية وفرضيات إدارة الدولة العراقية للحفاظ على الهوية الوطنية

تعد العلاقة بين قوة الدولة والديمقراطية موضوعاً معقداً ويختلف تبعاً للسياق السياسي والاجتماعي الذي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، فيُنظر إلى الديمقراطية على أنها تعزز قوة الدولة من خلال الشرعية التي توفرها للحكومة عبر مشاركة المواطنين في صنع القرار، لكن قوة الدولة أو ضعفها تلعب دوراً بارزاً في الحفاظ على التنوع المكوناتي داخل الدولة، فإذا ما كانت الدولة قوية لكنها غير ديمقراطية فإن المكونات تتأثر بشكل السلطة التي تتخذ مواقفاً متعددة تبعاً للحالة التي فيها السلطة، أما اذا كانت الدولة ديمقراطية لكنها ضعيفة فإنها تتأثر بالمحيط الجيو_سياسي وتكون مسرحاً لتصفية الحسابات الدولية التي قد تدفع ببعض الدول الى التدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية المكونات فيها، لذا فإن هاجس أمن المكونات يعد عنصراً أساسياً في الاستقرار الذي تعيشه الدولة، وهو ما يمكن مناقشته على النحو الاتي:

المطلب الأول: فرضية الديمقراطية الراسخة مع قوة الدولة

تُشير هذه الفرضية إلى وجود نموذج سياسي يُفترض فيه أن وجود نظام ديمقراطي مستقر وفاعل مدعوماً بدولة قوية وقادرة على فرض سيادة القانون وتوفير الأمن، يضمن حماية حقوق ومصالح جميع المكونات الاجتماعية داخل المجتمع، وما يدعم هذه الفرضية هو مبدأ الديمقراطية التشاركية التي تهدف الى إيجاد تمثيل حقيقي للمكونات المجتمعية للمساهمة في صنع القرار، فضلاً عن قدرة الدولة على توظيف عناصر القوة التي تمتلكها لحماية أمنها داخلياً وخارجياً وبما يحقق السلامة والامن لجميع المكونات المجتمعية[37]، والتي يمكن مناقشتها من خلال فكرة الرؤية (المدنية التصحيحية) التي تفترض وجود خيارات تشدد على قيمة ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية باعتبارها أداةً للتطور الديمقراطي انطلاقاً من إعادة تنظيم الوسائل الأساسية _لتشكيل الجماهير_ والتي تتمثل بالمواطنة المتساوية، وتنظيم الحشود الجماهيرية للمشاركة السياسية الحقيقية، وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وأخيراً تفعيل عنصر المساءلة والمحاسبة عبر مقاربتا المعركة السياسية ومكافحة الفساد، وهو ما يمكن مناقشته على النحو الاتي[38]:

أولاً: المواطنة المتساوية كونها مبدأً اساسياً يقوم عليه أي مجتمع ديمقراطي عادل، ويعني أن جميع افراد المجتمع متساوون بالحقوق والواجبات نفسها بغض النظر عن عرقهم أو مذهبهم أو جنسهم أو دينهم أو أي تصنيف آخر، ويشمل هذ المفهوم مجموعة واسعة من الحقوق أهمها الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث أن شعور المواطنين بالتمتع بالمواطنة المتساوية التي تقضي على كل اشكال التمييز وتهدف الى تعزيز الاندماج الاجتماعي بين مكونات المجتمع المختلفة، يتيح لكل فرد الفرصة للمساهمة في بناء المجتمع وإشاعة ثقافة السلام فيه انطلاقاً من مبدأ العدالة الاجتماعية وتعزيز شعور الانتماء للبلد[39].

ثانياً: تنظيم الحشود الجماهيرية للمشاركة السياسية الحقيقية، ويقصد به التحرك بدافع التنظيم انطلاقاً من المعايير القانونية التي تحدد نطاق عمل الأحزاب السياسية ومؤسسات التفكير ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات والاشخاص الذين من الممكن أن يؤثروا في مجرى التحشيد والتنظيم للمعركة السياسية الانتخابية[40]، فالأحزاب القوية التكتلية التي تتمتع بقاعدة جماهيرية قوية وتعبر عن نقمة الشعب وتطلعاته تستطيع تشكيل قاعدة جماهيرية منظمة تنطلق من أهداف الحزب الطويلة الأمد، أما الأحزاب التي يعوزها التنظيم فتلجأ الى اثارة النعرات الطائفية والقومية والعقائدية لأنها عاجزة عن تحريك الجهود التطوعية التي تسعى الى تحشيد الجماهير بالطرق السلمية، الامر الذي يتطلب محاسبتها وفقاً للقانون لتجنب خلخلة السلم الأهلي الذي تسعى للتأثير فيه.

ثالثاً: حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية، تتم من خلال مجموعة الإجراءات القانونية والمؤسساتية والسياسية ولن تُصان بالطريقة الصحيحة دون وجود دولة ديمقراطية قوية قادرة تطبيق مبدأ سيادة القانون.

رابعاً: تفعيل عنصر المساءلة والمحاسبة بصورة مطلقة، ينطلق هذا العنصر من ضرورة توفر مجموعة من الأدوات السياسية والمؤسساتية والثقافية العامة التي تزيد من وعي المواطنين، أما الأدوات السياسية فإنها تنطلق من تعزيز دور المعارضة السياسية في الحياة البرلمانية لمراقبة أداء الحكومة ودعم الاعلام المستقل الذي يُشخص مواطن الخلل والتجاوزات في المؤسسات الحكومية، فضلاً عن الشفافية في الحملات الانتخابية من خلال ضبط نفوذ المساهمين بأموال خاصة والكشف العلني عن مصادر التمويل ووقف الصفقات المشبوهة التي تُشجع على شراء أصوات الناخبين[41].

أما الأدوات المؤسساتية فإنها تنطلق من ضرورة مكافحة الفساد عبر التأكيد على عدم تدخل السلطة التنفيذية في اعمال السلطة القضائية، وتفعيل دور المحاكم الخاصة بمكافحة الفساد المالي والإداري، ومحاولة تسريع المحاكم وفق أسس عادلة ونزيهة. وأخيراً فإن فأن التجربة الديمقراطية الراسخة تحتاج الى ثقافة عامة ينبغي أن يتمتع بها الجمهور انطلاقاً من حملات التوعية بضرورة تعليم المواطنة في المدارس والجامعات، وتعزيز دور الصحافة الاستقصائية حول أهمية نشر ثقافة المساءلة، ودعم المبادرات المجتمعية التي تهدف الى مراقبة الرأي العام عبر الوصول الى المعلومات الحكومية بصورة سهلة وسليمة.

المطلب الثاني: فرضية الديمقراطية الناشئة مع ضعف الدولة

إن فرضية الديمقراطية الناشئة في ظل ضعف الدولة تشكل تحدياً كبيراً لأمن المكونات في المجتمع العراقي، لان هذه الفرضية تنطلق من أن عملية التحول الديمقراطي في دولة المؤسسات الضعيفة أو الهشة تدفع باتجاه زيادة حدة التوترات والصراعات بين المكونات الاجتماعية المختلفة وهو ما يؤدي الى صعود الهويات الفرعية(الطائفية والقبلية والعرقية) لضمان أمن الهويات الفرعية أولاً وتقوية مصالحها ثانياً، في ظل غياب دولة مؤسسات قوية قادرة على فرض سلطة القانون وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع، وهو ما يؤدي الى شيوع ظاهرة الاستقطاب المجتمعي والسياسي الذي يعقبه صراع على الموارد والسلطة[42]. كما أن ضعف مؤسسات الدولة يسمح ببروز الجماعات المسلحة (الرديفة للدولة) التي تحاول ملء الفراغ الأمني الذي تتخذه كمجال لتهديد أمن المكونات التي لا تمتلك جماعات مسلحة، كما أن قوة الجماعات المسلحة تجعل عدم قدرة الأجهزة الأمنية على بسط السيطرة على مفاصل الدولة وحماية المواطنين ضعيفاً مما يجعل المكونات عرضة للاعتداءات المستمرة، وهو ما يزيد من احتمالية تأجيج الصراعات لان النخب السياسية تستغل ضعف الدولة لتعزيز مصالح مكوناتها على حساب المكونات الأخرى مما يزيد من احتمالية زيادة التوترات بين مكونات المجتمع المختلفة.

المطلب الثالث: فرضية الاستبداد مع قوة الدولة

تنطلق هذه الفرضية من الاستبداد المتجسد في قوة السلطة المعبرة عن شكل الدولة ونظام الحكم فيها والتي تسعى الى صهر جميع المكونات ضمن سردية متجانسة جبرها لنفسه الحاكم المستبد بسبب وسائل القمع التي يمتلكها[43]، لكنّ وهم القوة المطلقة التي باستطاعتها تغيير طبيعة المجتمعات بقمعها ومنعها من التعبير عن هويتها الفرعية على المدى القصير، فأنها تفشل في القضاء على هذه الهويات أو صهرها بشكل حقيقي بصورة تُنسيها هُويتها الفرعية، كما أن هذه السياسات تؤدي الى تراكم الأحقاد بين المكونات المجتمعية وإن أي عملية تحول في النظام السياسي يظهر فيها بصورة واضحة كمية التفكك والانقسام المجتمعي الداخلي التي من الممكن أن تؤدي الى اقتتال داخلي يقوض سردية التعايش السلمي التي كانت تعيشها هذه المجتمعات خلال حقبة سيطرة النظام الاستبدادي، كما حصل في العراق من اقتتال طائفي عام (2006) واقتتالات طائفية ومذهبية في سوريا بعد انهيار نظام حكم بشار الأسد عام(2024).

بهذه الفرضيات المتعددة نستخلص بالقول، بأن الديمقراطية هي نظام حكم يحتاج لمدة طويلة من أجل أن يكون راسخاً في عقلية المجتمع والطبقة السياسية، فينبغي أن يُبنى على الأسس السليمة التي تضمن استدامته وتحوله من الديمقراطية الناشئة الى الراسخة التي تستطيع مجابهة جميع التدخلات الخارجية وأعمال الفوضى الداخلية التي من الممكن أن تُثيرها الجماعات المسلحة أو المجتمعات المنقسمة التي تسعى لفرض إرادتها على بقية المكونات المشتركة معها في حدود الوطن.

المبحث الخامس: تلازمية العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والسلام المستدام.. رؤية لما ينبغي أن يكون

إن العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والسلام المستدام هي علاقة تلازمية وتبادلية، فلا يمكن تحقيق سلام مستدام دون اشراك حقيقي للمجتمع في صناعة القرار ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية التشاركية في بيئة يسودها العنف أو الاقصاء أو التهميش، لذا فإن إشراك المكونات المجتمعية في عمليات صنع القرار تُعد أداةً فعالة لتعزيز السلام بين فئات المجتمع المختلفة لاسيما تلك التي تُعاني من انقسامات وتراكمات تاريخية مختلفة، كانت قد وأدتها الأنظمة التسلطية المسيطرة على الدولة والتي استطاعت بطريقة أو أخرى أن تجعل جميع القوانين والقرارات تعمل لصالحها.

يمثّل السعي نحو بناء السلام المستدام في العراق حاجةً وطنية ملحّة تفرضها تراكمات عقود من العنف والانقسامات وتعثر مسارات التنمية السياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تبرز الديمقراطية التشاركية بوصفها أحد أهم النماذج القادرة على تحويل الإرادة المجتمعية إلى قوة فاعلة لإعادة بناء الثقة بين الدولة ومكوناتها، وتعزيز شرعية المؤسسات السياسية، وتوفير آليات سلمية لإدارة التنوع والخلاف. فالديمقراطية التشاركية ليست مجرد إضافة إجرائية على الديمقراطية التمثيلية، بل هي فضاء يمكّن المواطنين – بمختلف انتماءاتهم – من المشاركة الحقيقية في صنع القرار عبر قنوات الدستور والقانون، الأمر الذي يجعلها أداة بنيوية لدعم الأمن والاستقرار.

ومن خلال هذا المبحث نحاول الكشف عن الرؤية المعيارية لما ينبغي أن يكون، عبر تحليل الارتباط العضوي بين الديمقراطية التشاركية والسلام المستدام، والانتقال من مرحلة تشخيص الاختلالات التي واجهت التجربة العراقية إلى تقديم معالجات تؤسس لمرحلة جديدة قوامها احترام الدستور، وتفعيل المشاركة العامة، وتعزيز أدوات العدالة، وبناء مؤسسات قوية قادرة على التعامل مع تنوع المجتمع العراقي. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يتناول المبحث مطلبين أساسيين: الأول يُعنى بوجوبية تطبيق النصوص الدستورية والقانونية بوصفه شرطاً موضوعياً لتحقيق السلام، والثاني يبحث في حتمية العمل بروح الديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية عملية لترسيخ السلم الأهلي ومعالجة جذور النزاعات.

وبذلك، يتبنى هذا المبحث مقاربة مستقبلية تسعى إلى صياغة خارطة طريق واقعية تعزز فرص العراق في الانتقال من الهشاشة إلى الاستقرار، ومن إدارة الأزمات إلى بناء نظام ديمقراطي تشاركي مستدام.

المطلب الأول: وجوبية تطبيق النصوص الدستورية والقانونية كأداة للسلام

يُعدّ تطبيق النصوص الدستورية والقانونية تطبيقاً فعلياً وملزماً أحد أهم المرتكزات التي يُمكن أن تُبنى عليها عملية السلام المستدام في العراق، إذ لا تكفي النصوص بمجرد وجودها في الوثائق الدستورية أو القوانين النافذة ما لم تتحول إلى ممارسة واقعية تتجسد في مؤسسات الدولة وإجراءاتها وسياساتها العامة. فالنظام القانوني، بوصفه الإطار الناظم للعلاقات بين الدولة والمجتمع، هو الضامن الحقيقي لتحقيق العدالة، ومن ثم منع النزاعات وتعزيز الثقة بين مكونات المجتمع العراقي، وفيما يلي أبرز المواضيع التي يجب مراعاتها ليتحقق التطبيق الفعلي للنصوص الدستورية، علماً أننا لا ندعي عدم تحققها بشكل عام في الحالة العراقية:

أولاً: سيادة القانون بوصفها أساس الأمن والاستقرار: إن سيادة القانون ليست مجرد مبدأ دستوري، بل هي أداة عملية تمنع الانزلاق نحو العنف وتكفل معالجة الخلافات بآليات مؤسسية سلمية. فحين يشعر الأفراد والجماعات بأن حقوقهم مصانة وأن الدولة تطبق نصوص الدستور دون انتقائية أو تمييز، يصبح الاحتكام إلى القانون بديلاً عن الاحتكام إلى السلاح أو الأعراف المُولِّدة للنزاعات. ومن ثم فإن ترسيخ سيادة القانون يشكّل حاجزاً مانعاً لانبعاث الصراعات الطائفية أو القومية أو المناطقية، ويعزز الثقة بالدولة بوصفها الحَكَم العادل بين جميع الأطراف.

ثانياً: تطبيق النصوص الدستورية المتعلقة بالمشاركة والتمثيل: يتضمن الدستور العراقي مبادئ جوهرية تدعم المشاركة السياسية للمكونات والشرائح الاجتماعية المختلفة، مثل الاستفتاء، واللامركزية، والانتخابات الدورية، ودور المجالس المحلية، وحقوق الأقليات. غير أن بعض هذه النصوص كانت عرضة في عدة مواطن للتفسير السياسي أو التعطيل بفعل الممارسات الحزبية أو النزاعات[44]. وبالتالي فإن تفعيل هذه النصوص بصورة عملية سيشكل أداة فعالة لتعزيز الانسجام المجتمعي وتقليل فجوات التهميش وإشعار كل مكون بأنه ممثل في صناعة القرار.

ثالثاً: ضمان تنفيذ النصوص الخاصة بالحقوق والحريات: إن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، مثل حرية التعبير، التجمع، التنظيم، وحماية التنوع، تمثل ركائز مهمة لتحقيق السلام المستدام. فغياب ضمانات التطبيق يخلق بيئة يتصاعد فيها الإحباط، ويزيد من احتمالات الاحتجاجات العنيفة أو ردود الفعل المنبثقة من الهويات الفرعية. أما حين تُطبق هذه الحقوق وفق معايير واضحة، فإنها تتحول إلى فضاءات حوار سلمية تُسهم في امتصاص التوتر وبناء جسور الثقة بين الدولة ومجتمعها. ومن ثم فإن تطبيق هذه الحقوق ليس امتثالاً قانونياً فحسب، بل هو إجراء وقائي يحمي السلم الأهلي[45].

رابعاً: دور القضاء في تنفيذ النصوص الدستورية: يشكل القضاء المستقل أحد أعمدة السلام المستدام، لأنه يضمن عدم انحراف السلطة التنفيذية أو التشريعية عن مبادئ الدستور. ومن ثمّ فإن تفعيل الدور الرقابي للقضاء الدستوري والإداري، وإزالة العوائق التي تحول دون لجوء الأفراد والمكونات للطعن في القرارات الجائرة، يُعد أداة مؤسسية مهمة لضمان عدم انتهاك النصوص الدستورية. فالقضاء المستقل ليس جهة للفصل في النزاعات القانونية فقط، بل هو أيضاً آلية لردع أي ممارسات تمييزية أو انتهاكات قد تهدد النسيج المجتمعي أو تولّد بيئة خصبة للعنف.

خامساً: التطبيق المتوازن للنصوص المرتبطة بتوزيع السلطة والموارد: تنص الوثائق الدستورية على آليات لتوزيع السلطة بين المركز والأقاليم والمحافظات، وعلى مبادئ لإدارة الثروات الطبيعية، وعلى أسس للعدالة في التنمية. إن عدم تطبيق هذه النصوص، أو تطبيقها بشكل انتقائي، يؤدي إلى شعور بعض المكونات أو المناطق بالظلم أو عدم المساواة، وهو ما يُعد أحد أخطر مصادر النزاع وانعدام الثقة. ولذلك فإن الالتزام بالتوزيع العادل للسلطة والموارد يمثل ضرورة لحماية السلم الأهلي ومنع عودة الصراعات التي شهدها العراق خلال العقود الماضية.

سادساً: النصوص القانونية بوصفها إطاراً لإدارة التنوع: يمتلك العراق تنوعاً قومياً ودينياً ومذهبياً غنياً، وقد أقرّ الدستور هذا التنوع ووفّر له حماية قانونية واضحة[46]. ومن ثمّ فإن تطبيق النصوص المتعلقة بحقوق المكونات – سواء عبر التشريعات أو السياسات العامة أو الإجراءات التنفيذية – هو الذي يجعل هذا التنوع مصدراً للقوة بدلاً من كونه مدخلاً للصراع. فالقانون حين يُطبق على أساس مبدأ المساواة وعدم التمييز، يضمن للمكونات شعوراً بالأمان ويحدّ من النزعات الانقسامية.

سابعاً: الدستور: من وثيقة شكلية إلى مرجعية حاكمة: إن تنفيذ النصوص الدستورية بشكل خاص والقانونية بشكل عام لا يتحقق ما لم تتوفر إرادة سياسية حقيقية تجعل من الدستور مرجعية عليا فوق المصالح الفئوية والحزبية. فالدولة التي تُعلّي من شأن الدستور وتترجم أحكامه إلى سياسات ملزمة، هي دولة قادرة على بناء السلام وترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية. أما الدولة التي تبقي الدستور وثيقة شكلية أو قابلة للتأويل المصلحي، فهي تفتح المجال لتنامي الصراع وضعف الثقة بين مكونات المجتمع[47].

نخلص مما سبق ذكره أن وجوبية تطبيق النصوص الدستورية والقانونية ليست مجرد التزام قانوني، بل هي شرط جوهري لبناء السلام المستدام وتعزيز الديمقراطية التشاركية. فالتطبيق الواعي والمتوازن لهذه النصوص يحولها من أدوات مكتوبة إلى منظومة فاعلة تُسهم في معالجة جذور النزاعات، وتمنع استمرار الأسباب التي أدت إلى الانقسامات السياسية والمجتمعية خلال العقود الماضية. وبذلك يصبح الدستور إطاراً عملياً لإدارة الاختلاف، ويصبح القانون أداةً لإحلال السلام لا مجرد نصوص تُتلى دون أثر في الواقع.

المطلب الثاني: حتمية العمل بروح الديمقراطية التشاركية كآلية للسلام

إن العمل بروح الديمقراطية التشاركية يتجسد بالمعنى العميق والغاية الإنسانية والأخلاقية المأخوذة من المبادئ الديمقراطية لأنها تسعى من خلال هذه التطبيقات الى إرساء العدالة والانصاف بين مكونات المجتمع المختلفة للعمل على إحلال السلام عبر:

أولاً: الحلول السلمية للنزاعات: تعمل الديمقراطية التشاركية على إيجاد مجسات تعمل ضمن نطاق الكشف المبكر عن النزاعات وبؤر التوتر والخلافات المحتملة، والتي من الممكن أن تُحل بالطرق السلمية من خلال التفاوض أو الوساطة بين الأطراف المتنازعة.

ثانياً: بناء الثقة بين الدولة والمكونات: تُقدم الديمقراطية التشاركية جسوراً عميقة للتواصل ما بين المكونات نفسها وما بين الدولة فعندما تشعر هذه المكونات بأن أصواتها مسموعة وأن قراراتها تحترمها الدولة بكل مفاصلها فإنها تأخذ صفة العدالة التي يسعى جميع المكونات للمحافظة عليها، وإن هذه الثقة المتبادلة تعمل بدورها على درء الانقسامات الافقية التي من الممكن أن تحدث ما بين المكونات، والانقسامات العامودية التي من الممكن أن تحدث ما بين الدولة والمكونات.

ثالثاً: التقليل من الصورة النمطية وتعزيز التفاهم: يُشكل التعبير عن الرأي بطريقة سلمية بناءة بدون مخاوف، فرصة لتجنب النزاعات والعنف لكسر دائرة الشك والانعزال، والتي من الممكن أن تعمل على توليد التضامن الاجتماعي الذي يبحث بصورة دائمة عن الحلول المشتركة والمصالح المتبادلة بين المكونات المختلفة.

رابعاً: تعزيز الحلول التي تُصاغ ويُتفق عليها بشكل تشاركي بين المكونات المجتمعية: حتى تصل مراحل متطورة من التطبيق بين جميع الأطراف لان هذه الأطراف باتت تشعر بملكية هذه الحلول التي اتفقوا عليها وجعلوها باباً من أبواب عدم الشعور بالتهميش والظلم.

خامساً: تعزيز عناصر قوة الدولة العراقية بصورة توازي التطور الديمقراطي المنشود: عبر انهاء المظاهر المسلحة التي تقتل فكرة الديمقراطية وتجعل الكل يتخذ ذريعة لبقاء السلاح كورقة حماية أولية للمكونات التي يدعي تمثيله لها بعيداً عن الوسائل السلمية. كما لا بد من القول بأن ايةَ مشاريع أو مبادرات _تُعزز من القيم الديمقراطية_ تطلقها الحكومة وتهدف فيها الى حماية المكونات والنسيج الاجتماعي العراقي، ينبغي أن تكون مشاريع دولة وليست مشاريع حكومة.

يُظهر التحليل في هذا المبحث أن الديمقراطية التشاركية ليست خياراً ثانوياً في بيئة سياسية معقدة مثل العراق، بل هي ضرورة بنيوية لحماية الدولة والمجتمع معاً. فقد ثبت أن ترسيخ السلام المستدام لا يتحقق إلا من خلال بناء منظومة سياسية وقانونية تضمن مشاركة الجميع دون استثناء، وتُطبق النصوص الدستورية بوصفها المرجعية العليا التي تضبط العلاقات بين الدولة ومكوناتها. كما أن احترام الحقوق، وتفعيل اللامركزية، ومأسسة الحوار المجتمعي، وتوسيع فضاءات التشاور، تشكل متطلبات أساسية لإعادة الثقة إلى العملية السياسية ولتجفيف منابع العنف والتوتر.

وقد بيّن المبحث أن الديمقراطية التشاركية لا تعمل بمعزل عن قوة الدولة، بل تتكامل معها، فالمشاركة المجتمعية الواسعة تُنتج قرارات أكثر عدالة واستدامة، والدولة القوية القادرة على تطبيق القانون تحمي هذه المشاركة وتجعلها أداة لبناء الاستقرار. ومن ثم فإن الجمع بين التطبيق الصارم للنصوص الدستورية والعمل بروح الديمقراطية التشاركية يمثل الركيزة الحقيقية لبناء نموذج للعراق الجديد تكون فيه الدولة خادمة للمجتمع لا فوقه، ويصبح فيه المواطن شريكاً لا تابعاً، ويغدو التنوع عامل قوة لا نقطة ضعف.

وفي ضوء ذلك، يؤكد هذا المبحث أن مستقبل السلام في العراق يعتمد في جوهره على إرادة سياسية صادقة تُعلي مبدأ سيادة القانون، وتتبنى المشاركة الفاعلة، وتواجه مظاهر السلاح خارج الدولة، وتبني مؤسسات قادرة على إدارة التعددية بطرق سلمية. وبهذا وحده يمكن للعراق أن ينتقل من دوائر الاضطراب إلى فضاءات الاستقرار، وأن يضع أسس سلام مستدام يليق بتضحيات شعبه وتنوعه وتاريخه الطويل.

الخاتمة:

تُبرز هذه الدراسة أن الديمقراطية التشاركية ليست مجرد خيار سياسي ثانوي للعراق، بل ضرورة هيكلية لحماية الدولة والمجتمع على حد سواء. ويتطلب الانتقال من "الديمقراطية التوافقية" الهشة إلى سلام مستقر وشامل إطاراً متيناً يمكّن المواطنين من التأثير المباشر في السياسات العامة. ومن خلال دمج المبادئ الدستورية مع المشاركة العامة الفعّالة، يمكن للعراق أن يتجه نحو نموذج تخدم فيه الدولة المجتمع، ويكون فيه المواطن شريكاً لا تابعاً. وفي نهاية المطاف، يعتمد مستقبل السلام في العراق على إرادة سياسية حقيقية لتفعيل الآليات الديمقراطية واستعادة الثقة بين الشعب والمؤسسات الحاكمة.

إن الديمقراطية التشاركية تمثل مدخلاً بنيوياً ضرورياً لإعادة بناء منظومة الحكم في العراق على أسس أكثر عدالة وفعالية. فقد أثبت التحليل أن مجرد وجود النصوص الدستورية لا يكفي ما لم تقترن بإرادة سياسية حقيقية لتطبيقها، وأن المشاركة الشعبية ليست ترفاً سياسياً بل هي أداة للحفاظ على وحدة المجتمع ومنع الانقسامات.

وبناءً على ذلك، يؤكد البحث أن مستقبل الاستقرار في العراق مرهون بمدى قدرة الدولة على تحقيق ديمقراطية تشاركية حقيقية تكون فيها المشاركة العامة أساساً للحكم، ويصبح فيها القانون المرجعية العليا، ويغدو المجتمع شريكاً فاعلاً في صناعة القرارات المصيرية، بما يرسخ قواعد السلام المستدام ويحمي الدولة من دورات العنف والأزمات.

النتائج:

خلص البحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

1. على الرغم من أن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ لا يستخدم مصطلح "الديمقراطية التشاركية" صراحةً، إلا أنه يتضمن عناصر أساسية من خلال النص على جعل الشعب مصدر السلطات وشرعيتها، فضلاً عن الاستفتاءات العامة، واللامركزية الإدارية، وحماية المجتمع المدني.
2. تعرّضت العملية الديمقراطية لعرقلة كبيرة بسبب "المحسوبية السياسية"، حيث غالباً ما تتلاشى هوية الدولة وسط تضارب مصالح الأحزاب السياسية والهويات الفرعية.
3. ثمة سوء فهم عميق للمؤسسات الديمقراطية، ما أدّى إلى تفشي الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي زاد من إضعاف سلطة الدولة والتماسك الاجتماعي.
4. تُظهر التجارب الدولية، مثل الميزانية التشاركية في البرازيل ومجالس المواطنين في أيرلندا وفرنسا، أن المشاركة المباشرة للمواطنين تُحسّن بشكل كبير من جودة الحياة والشرعية السياسية.

5. بالرغم من أن الدساتير العربية تتضمن في كثير من الأحيان أحكاماً تعكس المثل الديمقراطية التشاركية، فإن تحقيق هذه المبادئ يختلف من دولة إلى أخرى. فقد أحرزت بلدان مثل تونس والمغرب تقدماً ملحوظاً، حيث قدمت نماذج لدمج الديمقراطية التشاركية في الأطر الدستورية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في المنطقة، وخاصة في ضمان التطبيق الهادف لهذه الأحكام.
6. إن زيادة عناصر قوة الدولة بدءاً من الحفاظ على عناصر القوة الطبيعية التي تتمثل بالموارد والمساحة والسكان والموقع الجغرافي، وزيادة إمكانيات القوة المضافة داخلياً وخارجياً، فضلاً عن توظيف قدرة الدولة على العمل الفعلي لاستخدام القوة والردع والاحتواء، والارغام بفرض العقوبات وتجميد القرارات والتأثير في النزاعات والمفاوضات ضمن البيئة الداخلية والدولية، تعد ضرورية لحماية المكونات الموجودة لديها وبما يضمن الحرية والسلام المستدام للجميع.
7. إن الديمقراطية هي نظام حكم يحتاج لمدة طويلة من أجل أن يكون راسخاً في عقلية المجتمع والطبقة السياسية، فينبغي أن يُبنى على الأسس السليمة التي تضمن استدامته وتحوله من الديمقراطية الناشئة الى الراسخة التي تستطيع مجابهة جميع التدخلات الخارجية وأعمال الفوضى الداخلية التي من الممكن أن تثار بسبب الهويات الفرعية أو المجتمعات المنقسمة التي تسعى لفرض إرادتها على بقية المكونات المشتركة معها في حدود الوطن.
8. إن تفعيل الديمقراطية التشاركية من شأنه أن يدعم الثقة بين المواطن والدولة، ويحقق عدالة التوزيع، ويعزز احترام الحقوق والحريات، ويوفر آليات سلمية لإدارة التنوع.

التوصيات:

1. ينبغي على السلطات العراقية السعي بما لديها من امكانات لتفعيل جميع النصوص الدستورية التي تعزز من دور الجمهور في المشاركة في صنع القرار، وعدم الاقتصار على الدور التقليدي المتمثل في مجرد الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وفكرة التحول من "الجواز" إلى "الوجوب" من خلال اقتراح آليات قانونية تجعل التشاور مع المجتمعات المحلية والمنظمات المدنية شرطاً صحياً لنفاذ التشريعات الكبرى أو الموازنات المالية.
2. توصي الدراسة بتبني السلطات العراقية رؤية "للمواطنة المتساوية" تحمي حقوق الإنسان الأساسية وتُعطي الأولوية للهوية الوطنية الموحدة على الهويات دون الوطنية (الطائفية أو العرقية).
3. من الضروري تفعيل وتطوير آليات المساءلة للحد من الفساد وضمان تطبيق القانون بصرامة ونزاهة على الجميع. فضلاً عن تبني نصوص قانونية تمنح المواطنين حق تقرير أولويات الإنفاق في مناطقهم، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل فرص التمرد أو النزاع الناتج عن الحرمان.
4. يجب على الدولة سن التشريعات التي تنص على آليات واضحة وصريحة تضمن عدم قيام أي جهات غير حكومية من استخدام وسائل غير مشروعة للتأثير على العملية الديمقراطية.
5. توصي الدراسة قيام السلطات المعنية بزيادة دعم استقلالية منظمات المجتمع المدني وتطويرها، والسماح لها بالعمل كوسيط فعّال بين الجمهور وصناع القرار.
6. توصي الدراسة بإنشاء منصات دائمة للتشاور والحوار المجتمعي من أجل ضمان أن تعكس المشاريع الحكومية الاحتياجات الفعلية للنسيج الاجتماعي العراقي.

قائمة المصادر:

الكتب:

1. أحمد وفيق، علم الدولة، مطبعة النهضة، القاهرة، 1934.
2. سيف حيدر الحسيني، الحراك الاحتجاجي في العراق: حلم الديمقراطية من النكوص الى الانبعاث، مركز الرافدين للحوار، بغداد، 2023.
3. عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب: البحث عن الهوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013.
4. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط5، بيروت، 1993.
5. فرانشسكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2005.
6. مايكل جونستون، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: سياسة التمويل السياسي والأحزاب وتوطيد الديمقراطية، ترجمة نتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، 2006.
7. موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة سامي لدروبي وجمال الاتاسي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

الدوريات:

1. الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي المغرب والجزائر، العدد 17، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017.
2. بلقاضي قاسم واخرون، الديمقراطية التشاركية كآلية أخلاقية لتسيير الجماعات المحلية: دراسة نموذج الميزانية لتجارب عبر الدول، العدد 2، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2022.
3. حموني محمد ويامة ابراهيم، الديمقراطية التشاركية ومظاهر تطبيقها في القانون الجزائري، المجلد 2، العدد 2، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، 2019.
4. سامية بوطيبة، دور المجتمع المدني في الانتقال من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، العدد 2، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، 2021.
5. وليد حسن، دور آليات الديمقراطية التشاركي في تمكين المواطنين: دراسة حالة البرازيل، المجلد 8، العدد 15، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2023.

المصادر الأجنبية:

1. Andrew Arato, Constitution Making Under Occupation: The Politics of Imposed Revolution in Iraq, Columbia University Press, New York, 2009
2. Carne Ross, The Leaderless Revolution: How Ordinary People will take Power and Change Politics in the 21st Century, Chapter 4. The Importance of Meeting People, Simon and Schuster, London, 2011.
3. Carole Pateman, Participatory Democracy Revisited, Vol. 10, No. 1, Perspectives on Politics, March 2012.

4. Daniel G. Krutka & Jeffery P. Carpenter, DIGITAL CITIZENSHIP in the Curriculum: Educators Can Support Strong Visions of Citizenship by Teaching with and about Social Media, Educational Leadership, November 2017, N.E.A 73(5).
5. Gary A. Mattson, Democracy Reinvented: Participatory Budgeting and Civic Innovation in America, Vol.132, No.1, Political Science Quarterly, 12 April 2017.
6. Joel D. Wolfe, A Defense of Participatory Democracy, Vol. 47, No. 3, The Review of Politics, July 1985.
7. Louis-Gaëtan Giraudet & others, “Co-construction” in Deliberative Democracy: Lessons from the French Citizens' Convention for Climate, Submitted on 20 May 2022, enpc.hal.science/hal-03119539v2
8. Pierre De Vos & Warren Freedman, South African Constitutional Law In Context, Oxford University Press, Edition: 1st, January 2014.
9. Saad N. Jawad, The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications, LSE Middle East Centre Paper Series / 01, London School of Economics and Political Science, London, November 2013.

المواقع الإلكترونية:

1. نينورتا عزيز، "عن الديمقراطية التشاركية"، مركز أسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.asocenter.org تاريخ الزيارة: 16/ 12/ 2025
2. "Public Participation Guide: Introduction to Public Participation", available on: www.epa.gov. تاريخ الزيارة 25/ 9/ 2025
3. "About participatory democracy", available on: peoplepowered.org تاريخ الزيارة 23/ 9/ 2025
4. "Participatory democracy", Wikipedia the free encyclopedia, available on: en.wikipedia.org تاريخ الزيارة 12/ 10/ 2025
5. "We the Citizens Speak Up for Ireland", Participatory democracy in action - a pilot, December 2011, available on: www.atlanticphilanthropies.org تاريخ الزيارة 5/ 11/ 2025
6. Claire Mellier & Rich Wilson, "Getting Climate Citizens' Assemblies Right", Published on 5 November 2020, available on: www.carnegieendowment.org تاريخ الزيارة 23/ 11/ 2025
7. Laurie Mook & Daniel Schugurensky, "Ideation in an Online Participatory Platform: Towards Conceptual Framework", Information Polity, October 2017. available on: www.researchgate.net تاريخ الزيارة 20/ 10/ 2025
8. Sean L. Yom, "Hegemony, Democracy and The Legacy of Iraq war", The Foreign Policy Research Institute, 2023, available on: fpri.org/article/2023/03/hegemony-democracy-and-the-legacy-of-the-iraq-war/ تاريخ الزيارة 3/ 12/ 2025
9. "Definition of participatory democracy", available on: www.dictionary.com تاريخ الزيارة 5/ 10/ 2025

الدساتير:

1. دستور الأردن لسنة 1952 المعدل في 2022 المنشور على الموقع: representatives.jo
2. دستور البرازيل لسنة 1988 المعدل في 2017، المنشور على الموقع: www.constituteproject.org
3. دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996 المعدل في 2012، المنشور باللغة العربية على الموقع: www.constituteproject.org
4. دستور جمهورية العراق لسنة 2005، (الوقائع العراقية) العدد 4012 بتاريخ 28/ 12/ 2005
5. دستور المغرب لسنة 2011 المنشور على الموقع: www.constituteproject.org
6. دستور مصر لسنة 2014 المعدل في 2019 المنشور على الموقع: www.constituteproject.org
7. دستور تونس لسنة 2014 المنشور على الموقع: www.constituteproject.org
8. دستور الجزائر لسنة 2020 المنشور على الموقع: cour-constitutionnelle.dz

الهوامش:

(1) للتفصيل أكثر ينظر: حموني محمد ويامة ابراهيم، الديمقراطية التشاركية ومظاهر تطبيقها في القانون الجزائري، المجلد 2، العدد 2، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، 2019، ص: 188 – 204، 190. وينظر أيضاً:
"Definition of participatory democracy", available on: www.dictionary.com/browse/participatory-democracy تاريخ الزيارة 5/ 10/ 2025

(2) Public Participation Guide: Introduction to Public Participation, United States Environmental Protection Agency, available on: www.epa.gov/international-cooperation/public-participation-guide-introduction-public-participation. تاريخ الزيارة 25/ 9/ 2025

(3) Pierre De Vos & Warren Freedman, South African Constitutional Law In Context, Oxford University Press, Edition: 1st, January 2014, Chapter 12: 418-465

(4) Joel D. Wolfe, A Defense of Participatory Democracy, The Review of Politics, July 1985, Vol. 47, No. 3: 370–389.

(5) Carole Pateman, Participatory Democracy Revisited, Perspectives on Politics, March 2012, Vol. 10, No. 1: 7–19.

(6) "About participatory democracy", available on: peoplepowered.org/about/participatory-democracy تاريخ الزيارة 23/ 9/ 2025

(7) حموني محمد ويامة ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 192. وينظر أيضاً:
Carne Ross, The Leaderless Revolution: How Ordinary People will take Power and Change Politics in the 21st Century, Chapter 4. The Importance of Meeting People, Simon and Schuster, London, 2011,

(8) "Participatory democracy", Wikipedia the free encyclopedia, available on: en.wikipedia.org/wiki/Participatory_democracy تاريخ الزيارة 12/ 10/ 2025

(9) Carne Ross, Op.cit.

(10) نينورتا عزيز، "عن الديمقراطية التشاركية"، مركز أسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.asocenter.org/ar/node/610 تاريخ الزيارة: 16/ 12/ 2025

(11) We the Citizens Speak Up for Ireland, Participatory democracy in action - a pilot, December 2011, available on: www.atlanticphilanthropies.org/wp-content/uploads/2015/09/We-the-Citizens-2011-FINAL.pdf تاريخ الزيارة 5/ 11/ 2025

(12) Claire Mellier & Wilson Rich, "Getting Climate Citizens' Assemblies Right", Published on 5 November 2020, available on: www.carnegieendowment.org تاريخ الزيارة 23/ 11/ 2025

(13) Louis-Gaëtan Giraudet & others, "Co-construction" in Deliberative Democracy: Lessons from the French Citizens' Convention for Climate, Submitted on 20 May 2022, enpc.hal.science/hal-03119539v2

(14) Daniel G. Krutka & Jeffery P. Carpenter, DIGITAL CITIZENSHIP in the Curriculum: Educators Can Support Strong Visions of Citizenship by Teaching with and about Social Media, N.E.A 73(5), Educational Leadership, November 2017. رقم الصفحة

(15) Laurie Mook & Daniel Schugurensky, Ideation in an Online Participatory Platform: Towards Conceptual Framework, 22 (2), Information Polity, October 2017: 101–116, available on: researchgate.net/publication/319617785_Ideation_in_an_online_participatory_platform_Towards_a_conceptual_framework تاريخ الزيارة 20/ 10/ 2025

(16) Gary A. Mattson, Democracy Reinvented: Participatory Budgeting and Civic Innovation in America, Vol.132, No.1, Political Science Quarterly, 12 April 2017: 192–194.

(17) المواد 1 و195 و59 و72 و152 من دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996 المعدل في 2012، المنشور باللغة العربية على الموقع: constituteproject.org/constitution/South_Africa_2012?lang=ar تاريخ الزيارة: 15/ 12/ 2025

(18) وليد حسن، دور آليات الديمقراطية التشاركي في تمكين المواطنين: دراسة حالة البرازيل، المجلد 8، العدد 15، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2023، ص ص:385 – 414، ص:395

(19) المواد 1 و14 و204 و29 و194 و58 و225 و215 و231 و60 من دستور البرازيل لسنة 1988 المعدل في 2017، المنشور على الموقع: constituteproject.org/constitution/Brazil_2017 تاريخ الزيارة 16/ 12/ 2025.

(20) المادة 157 من دستور مصر لسنة 2014 المعدل في 2019 المنشور على الموقع: https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019?lang=ar تاريخ الزيارة: 12/ 12/ 2025

(21) الفصل 172 من دستور المغرب لسنة 2011 المنشور على الموقع: https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011?lang=ar تاريخ الزيارة: 18/ 9/ 2025

(22) الفصلين 139 و141 من دستور تونس لسنة 2014 المنشور على الموقع: https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014?lang=ar تاريخ الزيارة: 20/ 9/ 2025

(23) الفصول 135 – 146 من دستور المغرب لسنة 2011

(24) الفصول 132 - 139 من دستور تونس لسنة 2014

(25) المادة 17 من دستور الأردن لسنة 1952 المعدل في 2022 المنشور على الموقع: https://representatives.jo/Ar/Pages/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1 تاريخ الزيارة: 20/ 9/ 2025

(26) المادة 213 من دستور الجزائر لسنة 2020 المنشور على الموقع: https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2022/09/12/%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1-2/ تاريخ الزيارة: 20/ 9/ 2025

ولمزيد من التفصيل ينظر: الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي المغرب والجزائر، العدد 17، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017. ص ص: 243 – 256.

(27) المادة 5 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، (الوقائع العراقية) العدد 4012 بتاريخ 28/ 12/ 2005

(28) المواد 126 و119 و140 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

(29) المواد 115 و122 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

(30) المادة 45 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

(31) المادة 38 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

(32) المادة 125 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

(33) للمزيد ينظر في: عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب: البحث عن الهوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص13_17.

(34) Sean L. Yom, "Hegemony, Democracy and The Legacy of Iraq war", The Foreign Policy Research Institute, 2023, available on: fpri.org/article/2023/03/hegemony-democracy-and-the-legacy-of-the-iraq-war/ تاريخ الزيارة 3/ 12/ 2025

(35) سيف حيدر الحسيني، الحراك الاحتجاجي في العراق: حلم الديمقراطية من النكوص الى الانبعاث، مركز الرافدين للحوار، بغداد، 2023، ص146_148.

(36) بلقاضي قاسم واخرون، الديمقراطية التشاركية كآلية أخلاقية لتسيير الجماعات المحلية: دراسة نموذج الميزانية لتجارب عبر الدول، العدد 2، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2022، ص758_759.

(37) سامية بوطيبة، دور المجتمع المدني في الانتقال من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، العدد 2، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، 2021، ص266_267.

(38) مايكل جونستون، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: سياسة التمويل السياسي والأحزاب وتوطيد الديمقراطية، ترجمة نتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، 2006، ص7_8.

(39) عبدالله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط5، بيروت، 1993، ص 14.

(40) فرانشسكا بيندا وأخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 19.

(41) مايكل جونستون، مصدر سبق ذكره، ص10_11.

– الأردن، 2005، ص160-162. وكذلك ينظر: وينلاك واهيو، دليل عملي لبناء الدساتير، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2011، ستوكهولم – السويد، ص29.

(46) ينظر: الدستور العراقي لعام 2005، المواد: 2 و3 و4 و10 و14.

(47) Saad N. Jawad, The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications, LSE Middle East Centre Paper Series / 01, November 2013, London School of Economics and Political Science, London, P:3.

(42) موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة سامي لدروبي وجمال الاتاسي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، ص189_ 191.

(43) أحمد وفيق، علم الدولة، مطبعة النهضة، القاهرة، 1934، ص120.

(44) من أبرز الأمثلة على ذلك تعطيل تشكيل مجلس الاتحاد (م65)، ومشكلة تفسير الكتلة النيابية الأكثر عدداً (م76)، وتجميد عمل مجالس المحافظات عام 2019 مما خلق فراغاً في الرقابة المحلية وأضعف تجربة اللامركزية.

(45) لمزيد من التفصيل ينظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، المطبعة الوطنية، عمان